حلقة نقاشية حول كتاب: «البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة»(*)

عقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ ٧ أيار/ مايو ٢٠١٥. وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي)، كلٌّ من:

د. أنطوان زحلان مستشار دولي في شؤون السياسة العلمية والدراسات المستقبلية وبناء المؤسسات ـ لبنان.

د. حسن الشريف مستشار لدى المنظمة العربية للترجمة.

د. ساري حنفي أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت.

د. عدنان الأمين باحث تربوي ـ لبنان.

د. منير بشور باحث في شؤون التربية والتعليم ـ لبنان.

أدار المناقشة

فارس أبي صعب

مدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

(*) ساري حنفي وريغاس أرفانيتس، **البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤسة نقدية جديدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥). وتشير الصفحات بين قوسين ( ) داخل متن النص إلى صفحات الكتاب بنسخته العربية. وصدر الكتاب أيضاً باللغة الإنكليزية: Sari Hanafi and Rigas Arvanitis, *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*, Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies (New York: Routledge, 2016).

تعقيبات ومناقشات

أولاً: التعقيبات

١ ـ عدنان الأمين

إنها مدينة البحث العلمي. شوارع للبحث وعناوين كثيرة وأبنية متفاوتة الحجم والجمال والتصميم والشغور والامتلاء والفائض، وصخب أرقام ورسوم بيانية وعلاقات إحصائية وحكايات وشواهد واقتباسات وأقوال من مقابلات ونتائج استمارات. المشاهد والشهود من لبنان والأردن ومصر والمغرب وتونس وسائر البلدان العربية، فضلاً عن فرنسا وإيطاليا وإنكلترا وسائر أوروبا والأمريكتين والهند والصين وسائر آسيا... وسائر القارات... بل سائر الدنيا. هذا فضلاً عن منظمات كاليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والألكسو، وسائر المنظمات الدولية. هو مدينة ميكروكوسم.

وطرق السير في هذه المدينة المكتوبة على ورق، ذات تصاميم شديدة التنوع كأن مهندسين متعددي الهوية والزمن والاحتراف صاغوا، كلٌّ على حدة، طريقاً حتى تكاد لا تدري أحياناً أين حدود الطريق؟ وإلى أين تفضي بك؟ لكنك تشعر بأن المكان الذي تسير فيه ليس بسيطاً وأن الأرض التي تسير عليها مكونة من عدة طبقات، يفصل بينها زجاج، أحياناً تشاهدها ولكن لا تراها. وحيث الكون الأكبر وضعه خالق واحد؛ فإن هذا الكون المصغر وضعه اثنان، يتكلمان بالجمع (نحن) وأحياناً يتكلم واحد منهما فقط فيقول أنا (ص ١٤٥)، لكنك لن تحزر أبداً من المتكلم.

في مدخل هذه المدينة صور فكرية عالمية الأهمية:

ـ «خلقت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية للمعلومات العالمية» و«تدفق الطلاب في جميع أنحاء العالم إلى خارج دولهم» الأمر الذي يجعل كل طالب دكتوراه جديد مشروع مهاجر في المستقبل»... و«بالتالي يمكن للباحث الفردي أن ينخرط بصورة متزايدة في التعاون الدولي» (ص ٢٢).

ـ لقد حاولنا كغيرنا الحفاظ على نظرة متفائلة عن المستقبل. لكن إخفاء الوضع من طريق طقوس ذكر «اقتصاد المعرفة» أو «مجتمع المعرفة» باعتباره حلاً لمشكلة البحث ليس سوى أداة بلاغية (ص ٣١).

ـ «يحتاج البحث كنشاط اجتماعي إلى اعتراف سياسي»... «ويبقى المصدر الأساسي للبحوث هو المؤسسات العامة»، إن «القطاع الخاص لم ولن يمول أبداً ما يسمى بالبحوث الأساسية» (ص ٣٣).

ـ «إن سياسات العلم (والتكنولوجيا) هي سياسات فوضوية» (ص ٣٣).

ـ «لقد تطورت معظم إن لم يكن جميع القضايا الساخنة في العلوم، سواء منها العلوم الطبيعية أو الاجتماعية خارج حدود البلدان العربية» (ص ٣٦).

ـ «إن أجندات البحوث هي دائماً أمر سياسي» (ص ٣٨).

هذه أفكار قابلة للتعميم وإعادة الفحص؛ وهي على أي حال أفكار ملهمة لبحوث جديدة.

وفي داخل المدينة تتدفق المعلومات، وفي عدة مواقع، باستقلال عن الأفكار العالمية الطابع، وكأن المكان ضيِّق فلم يتح لهذه المعطيات أن تقعد فظلت واقفة بانتظار أن يتسع لها المكان فتمتد وتعبِّر عن معناها في جملة أطروحة المؤلفين. عندما دخلت إلى أحياء مثل: المؤشرات الببليومترية (ص ٥٥) وأوصاف نظم البحوث العربية (ص ٧٨) ونظم الابتكار (ص ٨٢) والإنفاق على «البحث والتنمية» (ص ٩٢)، ونمو النشر العلمي (ص ١٠٢)، وأنماط التخصص (ص ١١٢)... إلخ، كنت مضطراً في كل مرة إلى الخروج من الحي الواحد للدخول إلى الحي الآخر، لعلّي ضللت الطريق ولعل الإشارات غير واضحة ولعل المسارب بينها غير موجودة. لست واثقاً من التفسير.

الكتاب مليء بالمعلومات وبالأفكار والطروحات والأسئلة والمناقشات ويظهر سعة اطلاع الباحثَين وتنوع اهتماماتهما ومقدار الجهد المبذول في جمع هذا الحشد من الأعمال في كتاب واحد.

ولسببٍ ما، وربما لضيق الوقت أو لتوخي السرعة في الإعداد أو لتقصير في التحرير أو لأخطاء في الترجمة أو غير ذلك، يجد المرء نفسه أحياناً أمام بنى ملتبسة، عصية على الفهم. هناك أمثلة متعددة لكنني لن أتوقف عندها الآن.

إلى ذلك يثير الكتاب، في القسم الأول الذي اطلعت عليه، قضايا صغرى وكبرى في البحث صراحة أو ضمناً، وأود أن أناقش ثلاثاً منها ولو بسرعة.

القضية الأولى تتعلق بمصطلح البحث العلمي، الموضوع الأساسي للكتاب الذي تدور حوله جميع الفصول. لقد درجت الأدبيات العربية على إعطاء هذا المصطلح معنى البحث العلمي في العلوم البحتة والتطبيقية. فإذا قلت «البحث العلمي» نفهم أنك تتكلم على العلوم البحتة والتطبيقية. وإذا قيل إن الميزانيات قليلة، وإن الموارد البشرية قليلة، وإن استراتيجية البحث العلمي مفقودة؛ وغير ذلك من الأقوال؛ اتجه التفكير إلى العلوم البحتة والتطبيقية. والمؤتمرات التي عقدها وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والمقررات والتوصيات التي صدرت عنهم كانت بخصوص العلوم

البحتة والتطبيقية، لكنهم استخدموا تعبير البحث العلمي فقط. وفي هذا البارادايم الشائع يجري الحديث عن العلوم الإنسانية والاجتماعية في باب مخصوص.

أظن أن كتاب حنفي وأرفانيتس وقع في هذا الشرك، إذ استخدما مصطلح «علمي» في معظم الأمكنة واجتماعي في الأمكنة الباقية. تماماً كما كان يحصل في التعابير اللغوية عندما كانت الصيغة الذكرية تشمل الجنسين معاً وجنس الذكور فقط في الوقت نفسه. وكنت أتمنى لو أن هذه القضية، قضية الجمع والتفريق بين المجالات البحتة والمجالات التطبيقية، وليس الدمج والالتباس كما في الجندرة، تكون الشغل الشاغل للمؤلفين ما دمنا نعالج الموضوع من منطلق سوسيولوجي. لقد وضع الكاتبان مثلاً عناوين جداولهم على هذا المنوال: «مصادر البحث العلمي الممولة في الأقطار العربية» (الجدول ١ ـ ٥) (ص ٨٢) «تطور الإنتاج العلمي في بعض أقطار المشرق» و«تطور الإنتاج العلمي في بعض أقطار المغرب العربي» (الجدولان ٢ ـ ٢ و٢ ـ ٣) (ص ١١٠ و١١٨). لم يكن صعباً أن يميزا بين البحث العلمي عندما يشمل الموضوع جميع المجالات، والبحث في العلوم البحتة والتطبيقية عندما يتعلق الأمر بهذا المجال تحديداً، ثم البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بهذا المجال الثاني. أدعي أن هذه القضية تحتاج إلى مناقشة.

القضية الثانية، هي اعتبار ظاهرة ما أو نتيجة، بيِّنة على انفصال الجامعة أو البحث العلمي عن المجتمع. وأجادل المؤلفَين بالقول إن هذه الفكرة لاسوسيولوجية أو مضادة للسوسيولوجيا. فعدم انخراط الخريجات الإناث مثلاً في سوق العمل يعبر عندهما عن صلات ضعيفة بين الجامعة والمجتمع (ص ١٤٧). ورغم حرص المؤلفَين على مقارعة منطق السوق في البحث العلمي والتعليم العالي فهما لا يلبثان أن ينظرا إلى الصلة بين الجامعة والمجتمع عن طريق عمل الخريجين. وكذا الأمر في موضوع البحث، لأن المشكلة كما يحددانها في نهاية المطاف هي عدم ربط البحوث بحاجات البلاد (ص ٢٠٧)، علماً أنهما لا يقيمان هذا الاستنتاج على أي دليل، ولا يعرِّفاننا إلى ماهية حاجات البلاد، وعن أي بلاد يتحدثان. وهل التقدم الذي أحرزته مصر أو المغرب أو بعض دول الخليج في معدل النشر العلمي، والذي نوَّه به المؤلفان، هو دليل على تلبية الحاجات؟ ليس في تاريخ السوسيولوجيا منذ أوغست كونت، مروراً بدوركهايم الإنساني، وبورديو البنيوي، وبودون الليبرالي، وبارسونز الوظيفي، وغيرهم مقولة اسمها عدم ارتباط أمر اجتماعي (كالبحث) بالمجتمع. أظن أن فكرة عدم الارتباط هذه تنتمي إلى حقل ما يسميه ريمون بودون الأفكار الشائعة (Les Idées reçues).

القضية الثالثة هي قضية الجماعة العلمية. أقر للمؤلفَين أنهما أحرزا تقدماً قوياً في هذا الموضوع، طرحاه أصلاً منذ الصفحة الأولى من المقدمة (ص ١٩)، وواظبا على طرحه لاحقاً، ثم خصصا له جزءاً من الفصل الثالث (ص ١٥٤ ـ ١٦١). وهو موضوع في غاية الأهمية، لأنه موجّه إلى الباحثين بقدر ما هو موجّه إلى المنظمات والدول. بل قل إنه الموضوع الوحيد الذي يمكن أن يُحدث فيه الباحثون أنفسهم فرقاً. والباحثان يقولان ذلك بوضوح: الركيزتان: الجمعيات وفرق البحث. ويضيفان: المناقشة والتعاون والنشر المشترك والاتفاق (التشارك في أنشطة غير بحثية).

كنت أتمنى لو خصص الباحثان فصلاً بعينه لهذه القضية تحديداً، لأنها أهم برأيي من مواضيع أخرى مثل تمويل البحوث وعدد الأبحاث المنشورة، وبخاصة إذا كانت قضية الكتاب هي «ظروف إنتاج المعرفة ونشرها واستعمالها» كما تقول مقدمته (ص ٣٩). وكنت أتمنى ان يستثمر الفصل العتيد كل ما ورد من معطيات ذات صلة في سائر الفصول وإعادة توليفها تحت راية الجماعة العلمية العربية.

ما زالت الفرصة متاحة لمثل هذا العمل، وسوف يسرني أن انضم إلى حلقة المداولات معهما حوله. وسوف يسرني أيضاً أن أناقش المؤلفَين في ما جاء في القسم الثاني من الكتاب. ربما في ندوة ثانية.

٢ ـ منير بشور

هذا كتاب مذهل في عنوانه، كما في مساحة الأرقام والمعلومات والأفكار التي يتضمنها، وفي عدد الجداول الإحصائية التي تحتل عدداً كبيراً من صفحاته، وعددها ٥٨ جدولاً يضاف إليها اثنان وأربعون شكلاً تفسيرياً، ثم عشرة أشكال أخرى من المؤشرات البيبلومترية في الملحق. ثم قائمة بالمراجع تضمّ ٤٨ مرجعاً باللغة العربية و٣٢٠ مرجعاً باللغتين الإنكليزية والفرنسية. إنه عمل مثقل بالأرقام والأفكار. وإنني أشكر المؤلفَين الصديق ساري حنفي وزميله ريفاس أرفانيتس على جهدهما الهائل في التجميع والصف والتوضيب والتحليل، وأتمنى لو أنهما رأفا بالقارئ، وبي بشكل خاص، وبسّطا العنوان والعرض والتحليل ـ واتبعا نصيحة ستيف جوبز مخترع آبل (Apple)، الذي أصله من حمص، والذي نصحنا بالبساطة، قائلاً ما معناه: «البساطة أصعب من التعقيد. عليك أن تعمل جاهداً لتنظيف أفكارك وتجعلها بسيطة وفي النهاية يعطي جهدك ثماراً وعندما تصل إلى البساطة بإمكانك أن تحرّك الجبال».

لا أدري، مثلاً، لماذا كلمة «جديدة» موجودة في عنوان الكتاب: رؤية نقدية «جديدة»، فلماذا هي جديدة؟ وهل هناك رؤية قديمة، وما هي؟ فالكتاب لا يتحدث عنها، لا من قريب ولا من بعيد.

ثم إنني بادئ ذي بدء، أعترف أنني لم أستطع فهم أو استيعاب كثير من المعلومات والجداول والأشكال في القسم الأول من الكتاب بعنوان «العوامل المؤثرة في ديناميات البحث العلمي العربي»، والذي يشمل أربعة فصول، وتمنيت لو أن الفصل الرابع من هذا القسم الأول، بعنوان «ممارسة البحث في لبنان: المؤسسات والتدويل» انتقل من مكانه في القسم الأول إلى القسم الثاني في الكتاب ـ هذا القسم الثاني الذي هو بعنوان «التطور المضطرب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية»، الذي يضمّ خمسة فصول، مع إمكان نقل الفصل الرابع من القسم الأول إلى القسم الثاني قبل الفصل السادس والذي هو، أي الفصل السادس، بعنوان «الكتابة السوسيولوجية العربية: حالة مجلة **إضافات**»، فيصبح في هذا القسم الثاني بعنوان «التطور المضطرب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية» فصلان كلاهما عن لبنان، **واحد** عن ممارسة البحث منقول من القسم الأول، و**الثاني** عن حالة مجلة **إضافات** ـ وفي الحقيقة أتمنى لو أن الكتاب بكامله اقتصر على هذا القسم الثاني بعد التعديلات المقترحة هنا، وتمّ حذف القسم الأول بكامله ـ ولن يؤثر هذا التغيير في الفصل العاشر، وهو الفصل الخاتمة، الذي بإمكانه أن يتحوّل إلى قسم مستقل لوحده ـ إذ إن أياً

من الأفكار أو الاستنتاجات أو الاقتراحات الواردة في هذا الفصل العاشر الأخير، لا تستنتج أو تتوقف على ما جاء في القسم الأول.

لهذا سأقتصر في ملاحظاتي على ما ورد في القسم الثاني من الكتاب، الذي هو بعنوان «التطور المضطرب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية» وسأتغافل عن القسم الأول.

في «المقدمة»، هناك عبارات مهمّة لا بدّ من التركيز عليها لفهم الهدف أو الأهداف التي يسعى المؤلفان إليها:

بعد جولة افتتاحية يصل المؤلفان إلى إعلان أهداف الكتاب في صفحة ٣٦ حيث يرد القول: «إن ما يعتزم هذا الكتاب تحقيقه هو دراسة بعض الممارسات البحثية في الوطن العربي من خلال حالتَي لبنان والأردن». ثم بعد قليل يرد القول التالي: «نحن لا نركز على العلم ولا الابتكار ولا اقتصاد المعرفة ولكن فقط حول كيفية عمل البحوث وديناميتها» (ص ٣٧).

هذا ما جاء في المقدمة. وقبل تركها أجد أنه من المفيد تسليط الضوء على تعبير مهم يرد فيها أعتبره تعبيراً مفتاحياً وهو «الجماعة العلمية»، ورد في الصفحة الأولى من المقدمة، وأعطيَ اهتماماً خاصاً كما عُزي إلى غيابه أو افتقاره جزء كبير من أسباب تأخر البحوث: غياب الجماعة العلمية. في الصفحة الأولى من المقدمة، ثم في الصفحة الثانية منها يرد السؤال: الباحثون موجودون هنا (والمقصود لبنان) ولكن هل هناك جماعة علمية؟ ويأتي التعليق النفاذ على هذا السؤال: «يبدو هذا النقص في الجماعة العلمية غريباً في بلد يتشكل أساساً من جماعات دينية واجتماعية معترف بها في الحياة السياسية للبلاد. وربما يكمن جزء من الجواب في تشظي المجتمع اللبناني بين العديد من الجماعات المتنافسة» (ص ٢٠).

إذن، يهتم الكتاب في أحوال «البحوث» لا في أحوال العلوم أو المعارف العربية، ونحن هنا في هذا اللقاء لنبحث في ما يبحثه هذا الكتاب.

وهكذا نذهب إلى الفصل الأول في القسم الثاني، وهو الفصل الخامس في الكتاب، الذي يبحث في تطور ومكان إنتاج العلوم الاجتماعية، فيذكر أن الجامعات «لا تزال تضطلع بدور رئيسي في بحوث العلوم الاجتماعية في المغرب وسورية وليبيا ولبنان..» ولكن بالرغم من ذلك يرد في هذا الفصل أن «أكثر من ٨٠ بالمئة من بحوث العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مراكز بحثية أو وكالات استشارية غير منتسبة إلى جامعات، وبخاصة في فلسطين والأردن ومصر وكذلك في أقطار الخليج». (ص ٢١٧) ويكتفي بهذا الاستنتاج بدون شرح أو تفسير لنوعية هذه البحوث وهل هي حقاً بحوث أم تقارير وتجميع معلومات. ثم ينتقل بعد هذا إلى تبنّي تصنيف بوراووي للعلوم الاجتماعية إلى أربعة أنواع، وهي بحوث مهنية، ونقدية، وسياسيات، وعمومية، فيستخلص تضخم البحوث السياسية في المشرق العربي على حساب البحوث المهنية والنقدية بالمقابل لبلدان المغرب العربي، وينتقد الترابط بين أنواع البحوث الأربعة في المشرق العربي بينما يلحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة في أقطار المغرب الفرنكوفونية (ص ٢٢٨)، ولكنه مرة ثانية لا يقدّم معلومات أو دلائل تدعم هذه المقارنة ويكتفي برسم دائرة لكل من المشرق والمغرب تضم كل منهما دوائر أربعاً مختلفة الحجوم لكل من أنواع البحوث الأربعة. وقبل أن نترك هذا الفصل نلتقط خاطرة

مهمة وردت فيه تقول «إن العلوم الاجتماعية وكذلك الفلسفة هي من الأدوات الرئيسية المستخدمة في الإصلاح الديني»، لكن الحال في الوطن العربي ليست كذلك، ويضيف في الهامش أن هذا الموضوع يخرج عن أهداف هذا الكتاب (ص ٢١٩) ولكنه لا يتوانى عن وصف المثقف العربي بعد صفحات قليلة في الفصل ذاته فيقول إن صورته معروفة تماماً، «فهو منظر يتحدث عن التقليد، والحداثة، والاستبداد، والهوية، والوحدة العربية، والعولمة.. لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية» (ص ٢٢٣).

أقفز من هذا الفصل الخامس إلى الفصل السابع متغافلاً عن الفصل السادس مؤقتاً الذي هو عن مجلة «**إضافات**» والذي أعتقد أن مكانه الأفضل هو جنباً إلى جنب مع الفصل الرابع في القسم الأول عن «ممارسة البحث في لبنان»، والذي هو، أي الفصل السابع بعنوان: «البحوث الاجتماعية واللغة»، يليه هذا الفصل الثامن بعنوان «من يقتبس مِن مَن؟ الانتفاضات العربية والبحث الأكاديمي»، ثم الفصل التاسع عن حالة «مقالات الرأي في الصحف اللبنانية». في هذه الفصول الثلاثة نجد المعلومات تتفتح أمام أعيننا بإثارة وبهاء، لأنها مرتبطة بما جاء في الكتاب من تحديات منهجية وعملية تواجه كل الباحثين في العلوم الاجتماعية في البلدان العربية. تمثل هذه الفصول، في اعتقادي، أفضل ما في الكتاب، بالرغم من بعض الغموض الذي يحيط بالمعلومات المستعرضة وبطريقة عرضها، والتي أعتقد بإمكان توضيحها والإضاءة عليها.

في الفصل السابع: البحوث الاجتماعية واللغة. هل هناك إزاحة للغة العربية؟

السؤال جيد ومهم. تتعاظم أهميته عندما نتذكر قول عالم الاجتماع البرازيلي: «إن اللغة تجبرك على التفكير بشكلٍ مختلف»، أو نتذكر قول الصحافي المصري الشيخ علي اليوسف: «إن تعليم العلوم باللغة العربية يجلب العلوم إلى بلاد العرب، أما تعليمها باللغة الأجنبية فيأخذ العلماء العرب إلى الخارج».

في ما يتعلق بلغة البحوث المستخدمة يذكر المؤلفان (ص ٢٥٤) أنه تم «وضع الاستمارة على الإنترنت ثم أرسل الرابط إلى عينة من المفاتيح في كل الأقطار العربية بحيث غطّت هذه المفاتيح الجامعات العربية الحكومية والخاصة»، فاستجاب ٤٧ بالمئة من الجامعات الحكومية العربية، و١٧ بالمئة من الجامعات الخاصة غير الربحية، و٢ بالمئة من الجامعات الخاصة الربحية، والباقي، أي ٤٤ بالمئة من الجامعات الأجنبية.

في الفصل الذي يليه، أي الفصل الثامن بعنوان «مَن يقتبس مِن مَن»؟

على أساس تحليل بيبليومتري لـ ٥١٩ مقالة منشورة في الدوريات الأكاديمية بين عامَي ٢٠١١ و٢٠١٢ حول موضوع الانتفاضات العربية في بوابة «العلوم» و«سكوبوس»، أظهرت النتائج أن ٧٠,٧ بالمئة من المقالات منشورة باللغة الإنكليزية، و١٥,٤ بالمئة بالفرنسية، مقابل ١٣,٩ فقط بالعربية، وذلك بالرغم من أن الأحداث هي في الأرض العربية، أي أن أغلبية المقالات التي تخصّ الثورات العربية منتجة خارج المنطقة، كما أن المعرفة الضئيلة المنتجة باللغة العربية داخل المنطقة تركّز على المجتمعات المحلية بمعزل عن النزاعات الدولية المحيطة بها.

أما بالنسبة إلى الاقتباسات، فهناك أعداد أكبر من الاقتباسات في المقالات الإنكليزية مقارنة بالفرنسية والعربية. إن المؤلفين الذين يكتبون باللغة الإنكليزية يقتبسون ما يقارب ضعفَي اقتباسات من يكتبون بالفرنسية، وما يقارب الثلاثة أضعاف من يكتبون بالعربية.

هناك هرمية واضحة بين ثلاث مراتب في إنتاج المعرفة: في المرتبة **الأولى** هناك منتجو المعرفة الذين يمتلكون الدرجة العليا من الشرعية وهم من أعضاء الرابطة الجامعية المختصين بالسياسة الخارجية الأمريكية. وفي المرتبة **الثانية** هناك منتجو المعرفة شبه الطرفيين ـ أما المنتجون من المرتبة **الثالثة** فهم منتجو المعرفة الثانويون الذين يتضمنون المؤلفين العرب الذين يكتبون من داخل المنطقة العربية وباللغة العربية ـ وكتابات هؤلاء تستخدم في الأغلب كمصدر للأحداث الفعلية التي حدثت خلال الانتفاضات، وليس كمرجع نظري بأي حالة من الحالات.

تشير خلاصات هذا الفصل إلى أن أغلبية المعرفة المتعلقة بقضية وطنية عربية محلية يتم إنتاجها خارج الوطن العربي، باللغة الإنكليزية. وهكذا فإن قضية انقسام وتشرذم المعرفة بحسب اللغة والجنس تصبح إشكالية كبيرة هنا في البلاد العربية، وتحدياً كبيراً. إن كثيراً من الباحثين العرب الذين يعملون داخل المؤسسات الوطنية العربية هم مختفون فعلياً على النطاق العالمي.

في الفصل التاسع، يتناول المؤلفان مقالات الرأي في الصحف اللبنانية على أساس اختيار ثلاث صحف لبنانية هي **الأخبار** و**النهار** و**الدايلي ستار**. ولتكوين عيِّنة من المقالات اختارا مقالات الرأي التي ظهرت في أسبوع من كل شهر على امتداد سنة واحدة. وبعد التصنيف والتحليل استخلصا أن أياً من الافتتاحيات لا يكتبها أكاديميون جامعيون وأن ٧٠ بالمئة من هذه المقالات هي سياسية، و١٨ بالمئة تتناول قضايا اجتماعية، و٦ بالمئة قضايا اقتصادية، و٥ بالمئة قضايا ثقافية. ولا ترجع غلبة مادة السياسة في هذه المقالات إلى وجود المزيد من العلوم السياسية والمجالات ذات الصلة، بل لأن الصحف العربية أكثر اهتماماً بالسياسة. «إن الوطن العربي منذ عصور يحترق بسبب وجود أنظمة سياسية قمعية وفاشلة» على ما يقول حازم صاغية في صحيفة **الحياة**. وبرأي إحدى الباحثات الفرنسيات اللامعات ـ آنييس فافييه ـ فإن المثقفين اللبنانيين «أدوا دوراً كبيراً ليصبحوا إما مثقفين فدائيين أو فدائيين مثقفين».

في الفصل العاشر والأخير يغلق الباحثان الكتاب، ويقدمان خاتمة تؤكد مجموعة أمور جوهرية تتطلب اهتمام المنطقة، وهي:

ـ نموذج التنمية الذي تريد المنطقة أن تعتمده.

ـ الثقة التي سيتم وضعها في العالم.

ـ تشجيع البيئة الاجتماعية على تنمية العلوم.

ـ الربط بين العلم والمجتمع.

وينتهي الفصل في قسمه الأخير إلى تقديم توصيات بلغ عددها عشراً لن أعيد تكرارها هنا.

وبعد قراءة هذا الكتاب والتجوال في شعابه. يبدو لي أن التحدي الذي يواجه العلماء والباحثون كما المجتمع العربي بأكمله، يختصر بكلمتين تبدأ كل منهما بحرف التاء، وهما: «التشرذم»

و«التبعية» في العلوم، كما في كل شيء آخر. وأقترح حلاً من كلمتين تبدأ كل منهما بحرف التاء، أيضاً: فأمام التشرذم علينا بالتشبيك، وأمام التبعية لا خيار لنا سوى التحرّر.

أربع تاءات مربوطة!

٣ ـ حسن الشريف

إن الكتاب مهم جداً وغني، ويطرح الكثير من القضايا التي تتخطى قدرة القارئ العادي على الاستيعاب. وبالتالي كان تساؤلي للمؤلفَين، **أولاً**: هو لمن يوجَّه هذا الكتاب، لأي قارئ؟ فهناك أقسام منه موجهة إلى القارئ المطّلع غير المتخصص، لكنْ توجد أقسام أخرى كثيرة موجهة إلى قراء متخصصين؛ ربما كان من الممكن إلقاء نظرة على من هو القارئ المستهدَف، وعلى الأقل أن يتم التمييز بين القراء المعنيين في الأبحاث التي ستصدر في ما بعد، لأن الكتاب غني وكان من الممكن أن يكون أكثر من جزء أو من كتاب.

لقد ذكر المؤلف أن «المعرفة» لم تستخدم في المجتمعات العربية، وأنا باعتقادي أن عنوان الكتاب مضلّل، لأن مجتمع المعرفة بتعاريفنا الحالية ـ وفي كل الأدبيات التي تصدر ـ تتعرض بشكل واسع لتقنيات المعلومات، وهذا أمر غفل الكتاب عن ذكره، إذ إن الكتاب تكلم على المعرفة بمعناها العادي. فحين نتحدث عن «مجتمع المعرفة» نكون نتحدث بشكل أساسي عن كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والإفادة منها. أما «اقتصاد المعرفة» فيختلف، فاقتصاد المعرفة هو كيفية الإفادة من «المعرفة» التي ذكر الكتاب أننا لم نستفد منها. وفي هذا الإطار، من الأدق لو كان عنوان الكتاب **البحث العربي واقتصاد المعرفة**، لا **مجتمع المعرفة**، لأن عبارة «**مجتمع المعرفة**» هذه أوسع كثيراً.

النقطة **الثانية** المهمّة التي أود أن أشير إليها، هي أنه لا يوجد أي شيء اسمه «منطقة عربية»، في أي إطار نبحث فيه، سواء في الأطر الاقتصادية أو في الأطر السياسية أو غيرها. ففي الوضع الذي نشهده حالياً، هناك تفتت كامل، وكل دولة عربية تتصرف على حدة، حتى في ما برز من تجمعات مؤقتة، من أبرزها مجلس التعاون الخليجي؛ فليس هناك أي تعاون حقيقي، سواء أكان اقتصادياً أم سياسياً أم غير ذلك. يجب ألّا ننغرّ ونتكلم على منطقة عربية، لأنها ليست موجودة. وهذا الكتاب وكتاب أنطوان زحلان من قبله لم يشيرا إلى هذا الأمر أبداً، وأنا أعتقد أنه من المفيد ـ وبخاصة عند علماء الاجتماع ـ طرح سؤال لماذا لم تتشكل «المنطقة العربية» رغم أنها لديها ما يجمعها أكثر كثيراً مما يجمع دول الاتحاد الأوروبي؟ لقد كانت هناك محاولات كثيرة لتشكيل «منطقة عربية» وكلها باءت بالفشل، ومن المطلوب أن نبدأ التحدث جدياً عن الواقع الموجود وعن أنه لا وجود للمنطقة العربية. ما هو الموجود إذاً، وما هو شكل التعاون العربي الموجود حالياً وكيف يمكننا تطويره تدريجاً حتى نتوصل إلى ما هو عليه الاتحاد الأوروبي. الاتحاد الأوروبي تطور تدريجاً على مدى ٥٠ و٦٠ سنة حتى وصل إلى ما هو عليه الآن. ولكنهم عملوا على الأمر على نحو ممنهج؛ أما نحن فنريد أن نتوصل إلى كل شيء بسرعة أو لا نريد شيئاً، فنقوم بتخريب الموجود.

ومن القضايا المهمة الأخرى في الكتاب، أن ساري حنفي كتب معظم أبحاثه ومحاضراته باللغة الأجنبية، إلا أنه عمل على وضع هذا الكتاب بالعربية، كما عمل على صك مصطلحات عربية جميلة، لكنني أعتقد أنه يجب تعميم هذه المصطلحات الجديدة التي استخدمها. إن أول شرط للتعميم هو تعريف هذه المصطلحات عبر استخدام أمثلة لكي يتم إيضاح ما يقال. مثلاً، في موضوع البحث والتطوير، يستخدم الكتاب مصطلحين: **البحث والتطوير** و**البحث والتنمية** مقابل الـ «Research and Development»، في حين كان يجب أن يركّز على ما اختاره أنطوان زحلان سابقاً أي **البحث والتطوير**. كما يستخدم الكتاب مصطلح **الحكم** و**الحوكمة** مقابل الـ «Governance» في حين أن مصطلح **الحوكمة** هو أكثر استخداماً في الأدبيات العربية والدولية إجمالاً. كما صك ساري حنفي مصطلحات جميلة في عدة أماكن، ولكن أتمنى لو أنه وضع تفسيرات لها، مثل كلمة «**تؤفهم**»، أو كما عرّف أنها «Conceptualization» (ص ٣٠)، وقد فسرتها بأن تضع للشيء مفهوماً واضحاً، ولكنه لم يضع تفسيراً لها في اللغة العربية ولا في اللغات الأجنبية. وهناك كلمة «**مهننة**» (ص ١٤٧) التي تعني حسبما عرّفت عنها «Professionalization»، ولكن كنت أتمنى لو أنه وضع تفسيراً لها، لأن الكلمة غير متداولة كثيراً في الأدبيات العربية. وهناك كلمات أخرى مثل **التتجير** «Commercialization»، حيث أعتقد أن بعض الأدبيات العربية تستخدم مصطلحات أخرى أدق لأن كلمة **التتجير** لا تعطي المعنى المطلوب، ومن المصطلحات الأدق «**السلعنة**». وهناك أيضاً كلمة **الوظفنة** «Functionalisation» (ص ١٤٧) التي تحتاج بدورها إلى تعريف أكثر وإلى أن تعمم.

وفي إطار اللغة هذا، طرح الكتاب إشكالية حقيقية هي اللغة المستخدمة في التعليم والبحث، حيث هناك عملية **تغريب (أو استلاب)**، والمقصود بمعنى التغريب هنا «Alienation» لا «Westernization». نلاحظ هنا أن الكتاب عندما تحدث عن مضمون كلمة «Alienation» لم يعتمد المصطلح الذي يرادفها في العربية. وفي هذا الإطار، يقول الكتاب إن التعليم باللغة الأجنبية يضع الجميع في المنطقة العربية خارج إطار البحث والمعرفة، إذ يصر نظام التعليم لدينا، وخصوصاً التعليم في المرحلة الجامعية، على التعليم باللغة الأجنبية والبحث باللغة الأجنبية، بينما دول صغيرة، مثل اليونان التي تعد ٧ ملايين فقط، أو بلغاريا التي تعد ٥ ملايين، تعلِّم وتجري البحوث بلغتها الأم. وما فاجأني أكثر من ذلك هو أن الكثير من البلدان العربية، وخصوصاً لبنان، تقوم بتعليم مختلف العلوم باللغة الأجنبية بدءاً من المراحل الابتدائية، وأنا أذكر في طفولتي أن العلوم كانت تدرس باللغة العربية. وأنا أعتقد أنه كان من المفيد جداً لو تطرّق الكتاب إلى هذا الموضوع، وأرى من الضروري التوسع أكثر في ذلك.

ومن القضايا المهمة التي طرحها الكتاب، ربط البحوث بمناهج التعليم، حيث أشعر أن معظم مناهج التعليم في البلدان العربية، من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية، هي غير هادفة لا اجتماعياً ولا اقتصادياً، وبالأخص التعليم في المرحلة الجامعية، إذ إننا ننطلق من مبدأ «حق المواطن بالتعليم» وليس من مبدأ حاجات المجتمع والسوق والاقتصاد. وبالتالي فإن الدفعات التي تتخرج تغدو عاطلة من العمل. وما يرتبط بهذا الموضوع أيضاً أن الأبحاث في جميع الاختصاصات غير مرتبطة بمناهج التعليم أو بالمجتمع أو بالاقتصاد. وقد طرح الكتاب هذه المنهجية التي من الضروري التوسع فيها وطرحها.

ذكر الكتاب أن **الجماعة العلمية**، غير موجودة، لا على المستوى العربي ولا على المستوى الوطني؛ وهناك نقطة أخرى مهمة في هذا الإطار أشار إليها الكتاب أكثر من مرة، وهي **غياب روحية العمل** كفريق، إذ إننا ندرك كيفية العمل الفردي الأحادي الجانب، ولكن فرق البحث الجماعي لم تشكل حتى الآن في أي اختصاص، حتى في الجامعات التي يوجد فيها الحد الأدنى من متطلبات العمل كفريق، وأنا أعتقد أن موضوع كيفية تدريب الباحث العربي على العمل ضمن فريق هو موضوع مهم ولا بد من التوسع فيه.

أعتقد أن موضوع **سياسات البحث العلمي** غائب عن الكتاب ويجب وضعه في الإطار المجتمعي، حيث إن الكثير من البلدان العربية، بما فيها لبنان، قد أصدرت سياسات العلوم: **مصر ٢٠٢٠**، **خطة التنمية الصناعية في الأردن**، **خطة التنمية العلمية العشرية في السعودية**... الخ، ولكن هذه السياسات غير معتمدة وغير منفذة. ومثال على ذلك أن المجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان قد أخذ مبادرة سنة ٢٠٠٠ بجمع خبراء لوضع السياسة العلمية للبلد وربطها بالاقتصاد والمجتمع، وصدر «مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والإبداع» عن رئيس مجلس الوزراء رسمياً، ومن السراي الكبير، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ولكن هذا كل ما فعلته الدولة، إذ لم يتم تخصيص موارد لهذا المخطط ولم يتم الاعتراف في أي مرحلة بأن هذه هي سياسة الدولة. والأسوأ من ذلك هو أن الجامعات التي يقدم المجلس الدعم لأبحاثها لم تلتزم أبداً بالأولويات المعلنة في المخطط. ومثل هذه «السياسات» المعلنة في معظم البلدان العربية هي فقط بمنزلة عذر لكي تقوم الجهات بالإدعاء بأنها تبذل جهوداً. وقد أشار الكتاب إلى هذا الموضوع وأعتقد أن لذلك تأثيراته الواضحة جداً. وهذا يطرح سؤالاً طرحه الكتاب أكثر من مرة، ولكن جوابي عنه مختلف عن جواب الكتاب. والسؤال المطروح هو: من يختار موضوع البحث الذي يقوم به الباحث؟ إذ يقول الكتاب إن الباحث هو من يجب أن يقرر، وفي كثير من الأحيان يقوم الباحث ببناء قراره وفق القيود التي تحده (وفق سياسة الجامعة، مثلاً) وليس من أجل البحث نفسه (الفن من أجل الفن). أعتقد أن الموضوع مهم جداً وقد تم طرحه أكثر من مرة، ولكن المؤلف توصل إلى قرار أعتقد أنه مخطئ، وهذا أمر يتطلب المزيد من البحث.

لن أتطرّق كثيراً إلى العلوم الاجتماعية، لأن الأمر ليس من اختصاصي، بل سأظل مركزاً على القضايا العلمية والعامة المماثلة لما ورد أعلاه. في ما يتعلق بقضايا الجامعة والتعليم العالي، أنا أعتقد أن هناك غياباً للسياسات الجامعية، سواء في التعليم أو البحث، في معظم الجامعات، إذ إن كل الجامعات الوطنية التي أعرفها ليس لديها سياسات للبحث، وبالتالي لا تحدد كيف تصرف مواردها البحثية، وأنا في رأيي يجب أن تكون مثل هذه السياسات مرتبطة بسياسة الدولة وبالاقتصاد وبالمناهج التعليمية، والكتاب طرح هذا الموضوع أكثر من مرة، وأشكر المؤلف على ذلك.

أما في ما يتعلق بموضوع محاولة إيجاد مرصد للعلم والعلوم، فهناك عدة محاولات جرت حتى الآن في أكثر من دولة عربية، لكنها جميعها كانت غير ناجحة. وقد أشار إليها الكتاب، ولكن هل يتم التطرق إلى الموضوع فقط لأن غيرنا تطرق إليه أم لأننا حقاً نحتاج إلى مراصد للعلم؟ أعتقد أن الأمر يحتاج إلى دراسة أكثر.

٤ ـ أنطوان زحلان

إحدى النقاط التي أثيرت أنه لا توجد كتلة **حرجة** من الباحثين في البلدان العربية. مثلاً رأيت في النشر العلمي، أن أقل من ١٠ بالمئة من العلميين العرب في البلدان العربية، ينشرون مقالاً علمياً في حياتهم بعد الحصول على شهادة الدكتوراه؛ وهذا يعني أنّ الكفاءات موجودة، المُعلّمة والمُدرّبة. ولكن لسببٍ ما، لا يُنتجون. وهذا يعني أنّ القليل من العلماء العرب الذين ينتجون شيئاً.

ثانياً نتكلم كثيراً على السياسات العلمية في البلاد العربية، وكأنه لا توجد في البلدان العربية سياسات علمية! وهذا غير دقيق. نعم يوجد هناك سياسات علمية في البلدان العربية. مثلاً، سنة ١٩٧٦، عقد **وزراء البحث العلمي** في الدول العربية، مؤتمراً في **الرباط** عن السياسات العلمية العربية؛ ووافقوا بالإجماع على عدّة مبادئ، منها أن يُنشئوا **صندوقاً لتمويل البحث العلمي**. ولكن للأسف لم يحصل هذا، ولم ينفذ شيئاً أيضاً. فعلينا أن نعلم الأسباب، ولماذا لم تُطبّق، بما أننا ندرس السياسات الاجتماعية. وهي بالتأكيد مشكلة سياسية وليست مشكلة علمية، لأنهم أخذوا قراراً ولم يُنفّذ حتى الآن، خاصةً بعد الموافقة عليه بالإجماع. ولدينا الكثير من المؤتمرات والقرارات ولكنها لا تُطبّق. الخلاف كان فقط على الرئاسة حينها. (بعضهم يريد الرئاسة ولا يريد التمويل والبعض الآخر لديه التمويل ولا يموّل إلا إذا ترأّس). هذا يعني بالإطار العلمي أن الطاقة البشرية مكوّنة من الذين يقومون بالبحث العلمي وعددهم قليل، ومن يطبّقون البحث العلمي وعددهم قليل أيضاً. فهناك الكثير من القرارات والقليل من التطبيق. مثلاً بالطب، وهذا أكبر وأقدم موضوع علمي في البلدان العربية، لدينا الكثير من الأطباء. وفي والهندسة لدينا سوق عمل هائل. البناء والتشييد، نُنفق نحو ١٠٠ مليار دولار على البناء في هذا المجال. هذا الإنفاق نصفه لإنتاج عربي، وأغلب اليد العاملة هي مستوردة من الخارج بديلاً من العرب الذين يموتون في البحر. نأتي إلى الزراعة، حيث ٦٠ بالمئة من المأكولات مستوردة من الخارج، رغم وجود الأرض والمياه والبشر وكل شيء يلزم. فلماذا هذه المشكلة لا أعلم؟! لمَ كل هذه اللامبالاة وعدم الاهتمام؟! والمشكلة ليست بعدم توافر علماء ومهندسين، أو أموال وسوق.

هذا كله خارج عن السياسات العلمية ولكنه مرتبط بالسياسات التي ستنفّذ هذه الأفكار. البحث العربي في السنوات العشرين الأخيرة، كان فيه تطور في جهد البحث العلمي. سنة ١٩٦٧ كانت مصر في الطليعة، حيث ٦٣ بالمئة من إنتاج الأمة العربية كان من مصر، مقابل ٣٧ بالمئة في باقي البلدان العربية... في الخليج أيضاً، كان إنتاجهم من البحث العلمي صفراً أما اليوم فالفارق كبير. بلدان «مجلس التعاون الخليجي» أصبح إنتاجهم العلمي يساوي إنتاج مصر أو يتفوق عليه. والإنتاج العلمي لبلدان المغرب الثلاثة (الجزائر والمغرب وتونس) أيضاً يساوي إنتاج مصر. فاليوم مصر أصبحت الرقم الثاني في الإنتاج العلمي. لكن مصر لن تلغي دورها، فهي سوف تصارع وتأخذ مكانها. كل البلدان، حتى الخليج فيها تغير يومي في تكوين البحث العلمي لديها، وهم لم يصلوا إلى الحل بعد. المشكلة الاقتصادية في البلدان العربية أنها لا تركّز على الإنتاج الوطني.

أنا أرى أنّ ما يحصل من تطور في البحث العلمي في البلدان العربية سيكون له تأثير في السنوات المقبلة، إذ سوف تزيد الأبحاث العلمية وهي قد زادت فعلاً. ففي سنة ١٩٦٧ كان إنتاج

«إسرائيل» ثلاثة أضعاف إنتاج الأمة العربية. أما في السنة الماضية، فأنتجت الأمة العربية ٢٩,٧٥٢ ورقة بحث علمي، في الوقت الذي أنتجت فيه «إسرائيل» ١٣,١٩٩ ورقة. وهذا يعني أن الأمة العربية أنتجت ثلاثة أضعاف. صحيح أنّ الأمّة العربية تعد ٣٥٠ مليوناً وإسرائيل أربعة أو خمسة ملايين ولكن على الأقل، أصبح هناك تغيير بالنسبة. إضافةً إلى مصادر المعلومات في البلدان العربية، فهناك نوعية في البحث. كثير من المواضيع التي دخلناها. في الطب، وهو ما شهد قبولاً عالياً بالمجتمع الدولي. ولكن أغلب الأبحاث العربية كانت خليجية وسعودية بصورة خاصة.

هناك حياة في المجتمع العلمي العربي، ولكن حياة ضعيفة ولا يوجد تطبيق ولا مصاريف إضافية، ولا يوجد أي إضافة على البحث العلمي. هناك دول الخليج تُنفق الكثير، ولكن ما زالت ضعيفة. اليوم في الغرب أغلب الجامعات لها ميزانية بحث تتجاوز المليار دولار في السنة. أما البلدان العربية بأكملها، فهي لا تنفق ولو جزءاً من هذه الميزانية على أبحاثها.

المشكلة تكمن بعدم ارتباط المهندسين والأطباء وغيرهم بسوق العمل لتحسين الإنتاج. وهو ما يعاود المردود على المجتمع، وبالتالي لتوفير المال والإنفاق على البحث العلمي. فالمشكلة هي في المال. وفي أمريكا الأمر عينه.

٥ ـ ساري حنفي (يرد)

أود الوقوف على بعض النقاط التي تم طرحها في التعقيبات.

أولاً: أود التحدث عن منهجية البحث. قمت مع صديقي ريغاس أرفانيتس، المشارك معي في تأليف هذا الكتاب بـ «مشروع صغير» وهو أن نفكر بموضوع السياسات العلمية في المنطقة. ولكن كلما تعمقنا اضطررنا لابتداع منهجية جديدة مستخدمين أداة بحثية مثل الاستمارة والاستبيان وتحليل مضمون المقالات، كما استخدمنا تحليلاً شبكياً كي نعرف من يقتبس مِن مَن وبالتأثير من يؤثر في فكر الآخر. وهي أمور لم نكن نخطط لها من البداية. وإحدى أهم الأدوات البحثية التي استخدمناها، هي البحث بالمشاركة (Participant Observation)، وسوف أعطي مثالاً عن الموضوع، وأفسر لماذا سأعلق على كل مما قاله عدنان الأمين ومنير بشور حول ضعف الدلائل لبعض استنتاجاتنا، إذ إن هناك أشياء لا يمكن أن نكتبها ولكن شعرنا بها من خلال تجربتنا معها، خاصة تجربتي كوني محرراً لمجلة **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**، حيث أملك كماً هائلاً من السيَر الذاتية التي أطلبها عند تسلُّم كل مقال، ومن قراءتي للسيَر، يمكن تبيان حجم البحث المهني مقارنة مع بحث السياسات. ومثال آخر هو أنظمة الترقية في الجامعات، حيث تنتقل من جامعة إلى أخرى من خلال عملية نسخ (Copy - Paste) حيث إن النص موجود ويستخدم باستمرار ويكرر؛ فعلى سبيل المثال، فإن جامعة القاهرة والجامعة الأميركية في القاهرة تستخدمان تقريباً النص نفسه في الترقية العلمية وشروط الترقية العلمية نفسها في المجلات المحكمة. ولكن تجربتي أنا كعضو في الهيئة الاستشارية في كلية العلوم والفنون، أهم بكثير من المقابلات التي أجريتها بالجامعة الأميركية في بيروت، إذ قرأت كمية هائلة من ملفات الترقية، و الحجج والأسباب المستخدمة لتبربر ترقية أو عدم ترقية عضو هيئة تدريسية، إذ يتم هيمنة المؤشرات الكمية، على الرغم مما هو مكتوب في نظام الترقية في الجامعة الذي يدعو القيميين إلى وضع تقرير نوعي

وليس كمياً. فعندما يتم التطرق إلى موضوع الخدمة في مؤشرات الترقية، يذكر نائب رئيس الشؤون الأكاديمية أحمد دلال أن الخدمة ليست فقط للجامعة، وإنما حول الخدمة للجماعة العلمية والمجتمع المحلي، ولكن تجربتي تبين أن ٩٩ بالمئة من الحديث يختزلها داخل الجامعة. ويكاد يخلوا التقرير النهائي من ذكر الخدمات. ومن الواضح غياب أي تأثير. فالحقيقة هي أننا تعلمنا أشياء لا نملك عليها أدلة وبراهين كمية قاطعة. وبرأيي أن وضع العلوم الاجتماعية في المغرب العربي ـ وخاصة الدول الثلاث الفرنكوفونية ـ هو أفضل بكثير من وضع العلوم الاجتماعية في المشرق العربي، باستثناء لبنان. فعلى سبيل المثال، الجامعة الوطنية في لبنان مهمة جداً على الرغم من انخفاض مستواها قليلاً في الفترة الأخيرة، حيث هناك الكثير من الجامعات الوطنية مثل جامعة دمشق وبعض الجامعات الأردنية التي تعاني وضعاً صعباً ولا سيَّما في العلوم الاجتماعية. وفي الحقيقة، هناك الكثير من الأمور التي كان لا بد من أن نربطها ببعضها، مثل الدوائر التي تمثل النشاطات البحثية المهنية والنقدية والعمومية والمتعلقة بالسياسات بمقارنة، تصبح متعاضدة في المغرب مقارنة بالمشرق (انظر الشكل المرفق)، وكان يجب ربط ذلك بالفصل الذي يحلل من يكتب لـ **إضافات**، حيث إن هناك تحليلاً نوعياً يوضح أن تونس هي الدولة الأكثر إنتاجاً، ومن ثم لبنان فالمغرب ففلسطين... حيث هناك إمكانية لربط الأمور ببعضها.

توزع الأبحاث الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين بحسب نوع البحث

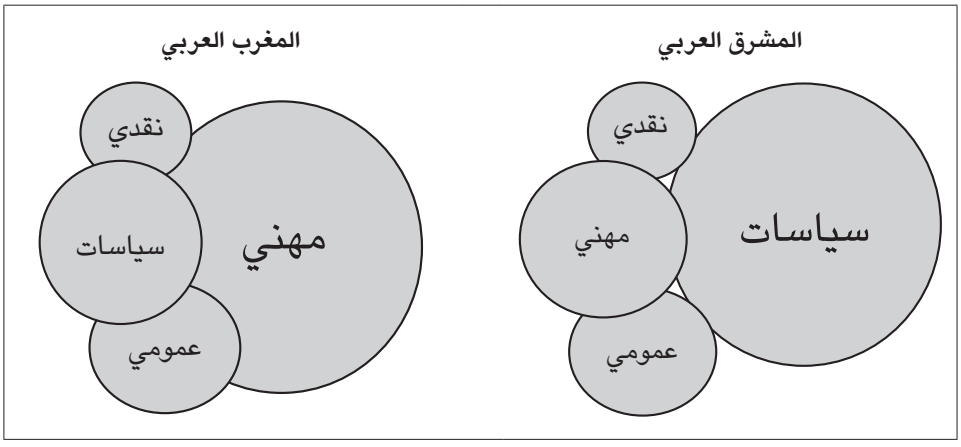

ثانياً: موضوع العلمي مقابل الاجتماعي حيث كتبنا نقداً شديداً في فصول هذا الكتاب وخارجه حول لماذا لا نعتبر البحث الاجتماعي بحثاً علمياً، حيث نعارض ذلك ونعارض كل ما يتحدث عن خصوصية العلوم الاجتماعية. فالحدود بين العلوم لم تعد صارمة. فعلى سبيل المثال، إن علوم البيئة هي على تخوم بين العلوم الصلبة والعلوم الرخوة. ولم يكن في ذهننا ولا لأي لحظة بأن يكون البحث الاجتماعي هو غير علمي، إذ يمكن اختصار القسم الأول بأن يكون حول جميع العلوم، ثم قررنا أن نتكلم في القسم الثاني عن العلوم الاجتماعية فقط.

حول النقطة التي طرحها حسن الشريف التي تدور حول من يقرر البحث، فقد أظهرت المقابلات المعمقة التي أجريناها في جامعات اليسوعية، اللبنانية، الأردنية والجامعة الأميركية أنه عندما طرحنا على الباحثين كيفية اختيارهم لبحوثهم، كانت اعتبارات الكثير منهم مالية أو بسبب تعلقهم وحبهم للموضوع. ومن النادر ما تحس بوجود طلب مؤسساتي حول الموضوع. على سبيل المثال، وجدت في الجامعة الأردنية أنهم وضعوا استراتيجية بحثية وطنية تركز على بعض الأوليات لموضوعات مثل المياه والطاقة... إلخ)، ولكن من المدهش أن الميزانية لتمويل البحوث ليس لها علاقة بالأوليات، ولهذا السبب أكدنا على أهمية تدويل البحث لتكميل الدور الوطني. ولكن قلة وشكل وطبيعة الأبحاث التي تم التحدث عنها في معظم مقابلات الباحثين هي ليست كذلك بسبب نقص الموارد، ولكن بسبب عدم وجود الجرأة، وعدم التنظيم، وضعف الجماعة العلمية، وغياب استقلاليتها. وكما قالها مرة لوي باستور: «تستحوذ الفرص فقط العقول المحضّرة لها. لم يكن ممكناً لألكسندر فليمنغ أن يجد البنسلين لو لم يقم بنشاط بحثي دؤوب حول المطهرات (Antiseptic). لقد تلوّثت زراعاته لبعض المواد الكيميائية بمحض الصدفة، ولكن تحديد فليمنغ في وقت لاحق لمضادات البكتيريا من هذه المواد لم يكن صدفة. بل كان نتاجاً لبحث منهجي وانفتاح وجّه الباحث في مسار مهّد لاكتشافات مماثلة (Serendipity) تالية. الصدفة، وهذه ظاهرة غريبة، أن تنتج الاختراعات في وقت واحد، او تنتج نتائج غير متوقعة، أو ابتكارات مدهشة، أو تنتج فوائد اجتماعية وثقافية هائلة.

ثانياً: المناقشات

حسن الشريف: أنا في هذا الإطار، أود تأكيد ما قاله عدنان الأمين وهو أنكم ذهبتم يميناً ويساراً وقد أربكتم القارئ. أود القول إنَّ الكتاب مربك ومعقد ولكنه يتطرق إلى قضايا مهمة، ومن القضايا المهمة التي طرحت: في كثير من الأحيان، يتم الأخذ بالمؤشرات الدولية (مذكور في الكتاب حوالى ١٠٠ مؤشر) عندما يتم تقييم البحوث أو وضع تمويل لها، في حين أن معظمها لا يتم تطبيقها في المنطقة ولا يوجد محاولة جدية لتوطين المؤشرات على الوضع العربي، وقد أشير إلى هذه النقطة في الكتاب.

منير بشور: إن ما أشار إليه ساري حول الملاحظة بالمشاركة مهم جداً، وهو أسلوب في البحوث، ولكن ملاحظتي ليست حول ما قمتم به بل كيف أن ما قمتم به، تمّ ترجمته إلى نص، إذ إن النص يجب أن يقدم شرحاً أو سرداً (Narration)، أي أن نخبر القارئ أننا فعلنا هذا وذاك... وعلى الرغم من خلوّ السرد من أرقام، إلا أنه بالطريقة المتبعة قد يكشف أشياء أكثر أهمية من الأرقام.

عدنان الأمين: هل أنت مع أو ضد اعتبار أن السوسيولوجيا علم، ففي القسم الأول، فإن كلمة العلمي هل تقصد أحد العلمين أم كليهما؟

ساري حنفي: كلاهما.

عدنان الأمين: ما هو مصدر البيانات البيبليوميترية؟

ساري حنفي: إنها مأخوذة من قاعدة البيانات سكوبيوس (Scopus).

أنطوان زحلان: المشكلة في المصادر، فالسكوبيوس تأخذ المقالات المترجمة إلى الإنكليزية أو الفرنسية التي تحتوي على «Abstract».

ساري حنفي: لقد وجدت فقط مجلتين باللغة العربية فقط في السكوبيوس، واحدة في الأردن وأخرى في مجلة **العلوم الاجتماعية** في الكويت من ١٢٣٠ مجلة موجودة في الوطن العربي. وبسبب هذا الاقصاء قامت مؤسستان رائدتان عربيتان (مقرهما الأردن) بخلق قاعدتي بيانات عربية (قاعدة البيانات العربية الرقمية «معرفة» والمنهل)، ولكن الاشتراك بهما مكلف وقد يصل إلى ١٧٠٠٠ دولار في السنة، وذلك بغياب دعم حكومي أو مؤسساتي عربي. كنت أتمنى من مؤسسات مثل إلسكو أو الجامعة العربية بدعم مثل هذه القواعد، كما هي الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والصين حيث يكون الوصول إليهم مفتوحاً ومجانياً. إذاً بسبب عدم مرئية المنتج العربي تقل الاقتباسات بين الباحثين العرب. فمثلاً، في موضوع الثورات العربية، فليس هناك أي اقتباس مأخوذ من كاتب عظيم كفواز طرابلسي الذي واكب الثورات العربية من البداية. حيث إننا نسير في اقتصادات تهميش إنتاج المعرفة في اللغة العربية وخلق نخب لا تتكلم مع بعضها البعض.

حسن الشريف: وهذا ما يبرر قيام معظم الباحثين بالكتابة بلغة أجنبية. فكيف يمكن للغة العربية أن تتطور ما دام التعليم يتم باللغة الإنكليزية؟

عدنان الأمين: هذه حالة معينة مثل الجامعة الأميركية، إذ إن هناك جامعات تتبع سياسة نأي وعزل تأتي بأبحاثها من الخارج ولا يتعاملون باللغة العربية. أما عموم الأساتذة في الوطن العربي (مصر ـ العراق) فهي تتعامل باللغة العربية.

أنطوان زحلان: من الضروري أن يرتبط الموضوع قيد الدراسة بالمجتمع العلمي الدولي، حيث إن معظم التطورات لا تتم في البلدان العربية، وهذا ما يجبر الشخص على التعامل باللغتين العربية والإنكليزية.